

اختطاف بحارة مصريين قرب اليمن يفصح هشاشة التحرك الرسمي وعودة القرصنة إلى البحر الأحمر



الأربعاء 13 مايو 2026 08:00 م

كشفت تطورات أزمة ناقلة النفط المختطفة قرب السواحل اليمنية عن تصاعد المخاوف داخل أسر البحارة المصريين المحتجزين، بعدما جرى نقل السفينة باتجاه المياه الصومالية وسط غياب معلومات حاسمة حول مصير الطاقم أو طبيعة المفاوضات الجارية، في وقت تواصل فيه السلطات المصرية الحديث عن "متابعة دبلوماسية" دون إعلان خطوات واضحة تنهي الأزمة أو تطمئن العائلات القلقة

أعاد حادث اختطاف البحارة المصريين فتح ملف الإهمال الرسمي المتكرر لأوضاع العمالة البحرية، بعدما وجدت الأسر نفسها وحيدة أمام الغموض والخوف وانتظار اتصالات مقتضبة من ذويها المحتجزين تحت تهديد السلاح، بينما تواصل الجهات الرسمية إدارة الأزمة بعيداً عن الشفافية أو تقديم معلومات دقيقة للرأي العام حول حجم الخطر الذي يواجهه الطاقم المصري داخل واحدة من أخطر مناطق الملاحة في العالم

اتصالات مقتضبة من البحارة تكشف تصاعد الخوف داخل السفينة المختطفة

تعيش أسر البحارة المصريين حالة من القلق المتواصل منذ الإعلان عن تعرض ناقلة النفط للاختطاف قرب سواحل جنوب اليمن، قبل نقلها لاحقاً باتجاه السواحل الصومالية التي ارتبط اسمها خلال السنوات الماضية بعمليات القرصنة البحرية واحتجاز السفن التجارية مقابل فديات مالية ضخمة

وبحسب روايات الأسر فإن بعض البحارة تمكنوا من إجراء اتصالات قصيرة مع عائلاتهم، إلا أن هذه المكالمات لم تحمل سوى رسائل مطمئنة جزئياً، بينما كشفت في الوقت نفسه عن حجم التوتر النفسي والخوف الذي يعيشه المحتجزون تحت سيطرة مسلحين داخل السفينة

كما تحدثت أسر البحارة عن تغير واضح في نبرة أصوات المحتجزين خلال الاتصالات الأخيرة، حيث بدت علامات الإرهاق والضغط النفسي حاضرة بقوة، في ظل استمرار الغموض حول مصيرهم وعدم معرفتهم بمكان احتجازهم النهائي أو مدة بقائهم تحت سيطرة الخاطفين

وفي هذا السياق قال الباحث المتخصص في شؤون القرن الأفريقي محمد عباس ناجي إن عودة عمليات القرصنة بهذه الصورة تعكس تراجع منظومة الحماية الأمنية في الممرات البحرية الحساسة، خاصة مع تصاعد التوترات العسكرية في البحر الأحمر وخليج عدن منذ أواخر عام 2023.

وأضاف ناجي أن جماعات القرصنة تستغل عادة الفوضى الأمنية وضعف التنسيق البحري الدولي لتنفيذ عمليات اختطاف معقدة تستهدف السفن التجارية وناقلات النفط، موضحاً أن نقل السفينة المختطفة نحو المياه الصومالية يشير إلى وجود شبكة منظمة تدير العملية وليس مجرد هجوم عابر

كذلك أكد ناجي أن طول مدة الاحتجاز يزيد من الضغوط النفسية على البحارة وأسرتهم، لأن جماعات القرصنة تعتمد غالباً على إنهاء العائلات والشركات المالكة للسفن لدفعها إلى قبول شروط التفاوض والفدية في أسرع وقت ممكن

ومن ناحية أخرى تزايد الغضب بين أهالي البحارة بسبب غياب المعلومات الرسمية الدقيقة، بعدما اقتصرَت البيانات الحكومية على تأكيد "متابعة الأزمة" دون الكشف عن طبيعة التحركات الفعلية أو مستوى التنسيق الجاري مع الجهات الدولية المعنية بأمن الملاحة البحرية

تحركات دبلوماسية غامضة وانتقادات لتعامل الحكومة مع الأزمة

أكدت السلطات المصرية أنها تتابع أزمة البحارة المختطفين عبر القنوات الدبلوماسية والأمنية بالتنسيق مع السلطات الصومالية والجهات الدولية، بهدف ضمان سلامة الطاقم والعمل على تأمين الإفراج عنهم في أسرع وقت ممكن.

لكن هذه التصريحات لم تنجح في تهدئة المخاوف داخل الشارع المصري، خاصة مع استمرار غياب أي تفاصيل واضحة بشأن مصير السفينة أو مسار التفاوض مع الخاطفين، وهو ما دفع أسر البحارة إلى تكثيف مناشداتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة.

وفي هذا الإطار قال الخبير في العلاقات الدولية أيمن سلامة إن التعامل مع حوادث القرصنة البحرية يحتاج إلى تحرك دبلوماسي وأمني سريع ومعلن، لأن الغموض يضاعف حالة القلق لدى الأسر ويمنح الخاطفين مساحة أوسع للضغط والمناورة.

وأوضح سلامة أن القانون الدولي يمنح الدول المتضررة الحق في طلب تعاون أمني مباشر لتأمين الملاحه وإنقاذ الرهائن، لكن نجاح هذه التحركات يعتمد على سرعة الاستجابة ووضوح التنسيق مع القوى البحرية الدولية العاملة في المنطقة.

كما أشار سلامة إلى أن البحر الأحمر وخليج عدن يمثلان أحد أهم الممرات الاستراتيجية لنقل النفط والتجارة العالمية، ولذلك فإن أي تراجع أمني في هذه المناطق ينعكس مباشرة على حركة الملاحة وأسعار التأمين البحري وتكاليف الشحن الدولية.

وبالتزامن مع ذلك تتزايد الضغوط الشعبية المطالبة بتحريك مصري أكثر حسماً وشفافية، خاصة بعدما تحولت القضية إلى ملف رأي عام مع انتشار مقاطع ومناشدة من أسر البحارة الذين طالبوا السلطات بالكشف عن مصير ذويهم وإنهاء حالة الغموض المستمرة منذ وقوع الحادث.

وفي المقابل تواصل الشركة المالكة للسفينة إدارة ملف التفاوض بعيداً عن أسر المختطفين، ما زاد من حالة التوتر والغضب داخل العائلات التي تؤكد أنها لا تمتلك أي معلومات مباشرة بشأن المطالب المحتملة للخاطفين أو طبيعة الاتصالات الجارية معهم.

عودة القرصنة تهدد الملاحة الدولية وتكشف اضطراب البحر الأحمر

يعكس حادث اختطاف ناقلة النفط عودة المخاطر الأمنية بقوة إلى الممرات البحرية الممتدة بين البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، وهي مناطق شهدت خلال العقدين الماضيين عشرات عمليات القرصنة التي استهدفت سفناً تجارية وناقلات نفط دولية.

ويرى خبراء أمنيون أن تصاعد التوترات العسكرية والإقليمية في المنطقة خلال الشهور الأخيرة منح جماعات القرصنة فرصة لإعادة تنظيم نشاطها، مستفيدة من انشغال القوى الدولية بالصراعات السياسية والعسكرية الجارية في البحر الأحمر ومحيطه.

وفي هذا السياق قال الباحث في شؤون الأمن البحري محمد البشاري إن تراجع الوجود الأمني الدولي في بعض الممرات البحرية الحساسة سمح بعودة شبكات القرصنة إلى النشاط التدريجي بعد سنوات من الانحسار النسبي.

وأضاف البشاري أن الجماعات المسلحة باتت تعتمد على أساليب أكثر تنظيماً وتعقيداً في تنفيذ عمليات الاختطاف، تشمل استخدام معلومات ملاحية دقيقة وتنسيقاً واسعاً بين مجموعات بحرية وبرية لضمان نقل السفن المختطفة إلى مناطق آمنة نسبياً داخل السواحل الصومالية.

كما أوضح البشاري أن استمرار هذه العمليات يهدد التجارة الدولية بصورة مباشرة، لأن شركات الشحن والتأمين ستضطر إلى رفع تكاليف النقل البحري أو تغيير مسارات السفن التجارية، وهو ما ينعكس لاحقاً على أسعار الطاقة والبضائع عالمياً.

وبالتوازي مع ذلك أصدرت عدة دول عربية مواقف تضامن رسمية مع البحارة المصريين، مؤكدة دعمها لأي جهود تستهدف تأمين الملاحة البحرية وضمان سلامة المحتجزين، وسط تحذيرات دولية من خطورة تصاعد عمليات القرصنة في واحدة من أهم مناطق التجارة العالمية.

وفي ظل استمرار الغموض حول مصير السفينة والطاقم يبدو أن الأزمة مرشحة لمزيد من التعقيد خلال الأيام المقبلة، خاصة مع غياب أي مؤشرات حاسمة على قرب انتهاء المفاوضات أو نجاح التحركات الدبلوماسية في إعادة البحارة المصريين سالمين إلى بلادهم.

ويكشف حادث الاختطاف مجدداً حجم الهشاشة الأمنية التي تضرب الممرات البحرية الحيوية، كما يفصح محدودية قدرة الحكومات على حماية مواطنيها العاملين في مناطق النزاع البحري، بعدما تحولت أسر البحارة إلى رهائن للانتظار والقلق بينما تبقى المعلومات الحقيقية غائبة خلف أبواب التفاوض المغلقة.